الراء المجاورة التي هي لام الفعل قولها والهمزتان في كلمة ان سكنت الثانية وجب قلبها
كآدم قال الجاربردي هذا مبني على ان آدم لفظ عربي وزنه افعل وقد انكر الزمخشري ذلك
في الكشاف ورد قول من قال انه مشتق من الادمة ومن اديم الارض وقال ما آدم الا اسم
اعجمي فاقرب امره ان يكون على فاعل كعازر وعابر وشالخ وفالغ لكنه ذهب في المفصل
الى انه عربي على وزن افعل قلت ما ذكره في المفصل انه عربي على وزن افعل تبع به من مثل به
من البصريين وقوله هو الذي في الكشاف وهو الحق وقد نص الجواليقي في المعرب وغيره
ان آدم اعجمي او سرياني ولا شبهة في ذلك والصواب التمسك بالصمت كما صنع ابن مالك
في شرح الكافية ولسل خرشه لانه فاعل لا افعل قال بعض الشارحين دعواه ان آخر فاعل
لا افعل من غير تفضيل بمعنى غير صحيح لانه يفهم منه ان آخر فاعل لا افعل من غير تفضيل في جميع
معانيه وليس كذلك فانه يقال آجره الله يوجره واجرت المملوك او الاجير او اجرته او جره
بمعنى اعطيته اجره واجري في جميع ذلك بمعنى افعل لا فاعل واما الذي بمعنى فاعل فهو آجرت
الدار ونحوه قولها ومما قلت فيه ذلك بلا فاعل ان تؤخره لا يستقيم مضارع آخر فقاله
جاء والافعال عن وصح آخر يمع آخر قال السيد والجاربردي لقائل ان يقول في الكل نظر
اما الاول فلانه لا يلزم من مجي اجارة على فاعل ان لا يكون آجر افعل لجواز ان يكون مشتركا
بين فاعل وافعل ومصدر الاول فعاله ومصدر الثاني افعال واما الثاني فان اراد بقوله
والافعال غرابة فلم يوجد فممنوع قال صاحب المحكم حكي آجرت المراة البغي نفسها ايجارا
وان اراد به انه قليل فمسلم لكن لا يحصل به مطلوبه واما الثالث فحصه آخر بمعنى فاعل لا يمنع
من مجي آخر بمعنى فاعل لا يمنع من مجي آخر بمعنى افعل لجواز ثبوتهما ويكون مضارع الاول يواخر
مضارع الثاني قولها واوا في غير فيستثنى فيه ما كان اخيرا فانه لعلة بالمطلقا وقد ذكر
في الالفية بقوله وما يضم واوا لا حرما لم يكن لفظا اتم فذاك ابدله مطلقا جاء وقال في الكافية
الكبرى واوا ابدلا ان عن اخا اشكلا اما احرا واجعل اليا بدلا منه على الاطلاق حصلا ومثلي
عليه في النزهة فقال والهمزة يا من باسمه همرس نظرها وتكسرت الى آخره وهو اوضح في
افادة العموم من عبارة الالفية لانها توهم اختصاص ذلك في المتطرفة اذا ضمت وليس
كذلك قولها وقد صح التسهيل في نحو ايمة قال السيد والجاربردي كما بعثه مراد النحاة بان
قلت هذا الجزم ما يلزم انه قياس وما خالف شاذ يحفظ ولا يقاس عليه وهو لا يخالف

مجي

مجي خلافه في قراءات السبع بجواز ان يكون مخالفا للقياس ولا يكون مخالفا للاستعمال
ومثل ذلك معمول واقع في الفصيح من الكلام فان النحاة قالوا الشاذ على ثلاثة اضرب
شاذ عن القياس وشاذ عن الاستعمال وشاذ عنهما جميعا قال والاولان مقبولان والثالث
مردود مثال الاول كالقيد والصيد وكقوله تعالى استحوذ عليهم الشيطان فان القياس
قلب حرف العلة في هذه الصور الفا والاستعمال بخلافه اسمي قلت وعلى هذا جرى
ابن مالك فقال في كافيته وما اتى على خلاف ما سمي فاحفظ وكن عن القياس معرضا وقال في
شرحها اشرت بذلك الى ايمة بالتخفيف وهي قراءة ابن عامر والكوفيين وقال في ايجاز التعريف
ما لم يبد التخفيف لكن خالف في التسهيل قال ومحصن غير الساكن مع الاتصال الخ قولها
في باب اكرم حذف الثانية قال الجاربردي هذا اعترض آخر على قالوا وجب قلب الهمزة الثانية
واوا وقال ويمكن ان يجاب عنه بحمل كلامهم على ان مرادهم ان القياس يقتضي القلب لكن الاستعمال
فيه بخلاف القياس وازهره ولحوه وجهين في بابه ام عبارة الكافية وكذا التحقيق في نحو
آدم فاحفظ ومن قاس عليه لا يلم وقال في شرحها كثر التحقيق نحو ادم لان همزة المضارعة
لما كانت تعاقب النون والتاء والياء وكان لحاقها عارضا فاشبهت همزة الاستفهام من الهمزات
جاز تحقيقه وتخفيفه فكذلك ما بعد همزة المضارعة

باب الابدال

الالفية والنزهة احرف الابدال هدأت موطيا هكذا عددها هنا وفي الكافية بسعد
وقال في شرح الكافية حرف الابدال المنوب عليها في كتب التصريف هي الحروف التي تبدل
من غيرها لغير ادغام والتي لا بد من ذكرها في هذه التسعة وما سواها سما الزمخشري مستغنى
عنه كاللام والنون والجيم والسين وربما كان غير هذه الاربعة اولى بالذكر كالصاد فان
ابدالها من السين عند مجاورة حرف الاستعلاء مطرد على لغة فذكرها اولى من ذكر السين
اذ ليس للسين موضع يطرد ابدالها فيه وكذلك اللام والنون ابدالهما من غيرهما انما هو
بالنقل في كلم محفوظة واما الجيم فان قوما من العرب يبدلونها من الياء المشددة في الوقف
بالطواد وربما بدلت دون وقف وهذا النوع من الابدال جدير بان يذكر في كتب اللغة
لا في كتب التصريف والا لزم ان تذكر العين لان ابدالها من الهمزة المتحركة مطرد في لغة
بني تميم وكان يلزم ايضا ان يذكر الكاف لابدالها من تاء الضمير واشباه هذا من الحروف
المبدلة من غيرها كثيرة وانما ينبغي ان يعد في الابدال التصريفي ما لو لم يبدل وقع في الخطا

قول الالفية

قول الكافية

باب الابدال